حاطِبُ ليلٍ أضاعَ ظِلَّه في النَّهار

في عددها الصادر يوم الخميس الموافق 20 سبتمبر 2007م، برقم (1977) نشرت صحيفة «الثوري» الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي اليمني رسالةً وجهها «الرفيق» علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام السابق للحزب إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، عرض في الجزء الأكبر منها قراءة ملتبسة للأوضاع في المحافظات الجنوبية واختتمها بعشرة مطالب سياسية، ثمانية منها ذات طبيعة جهوية تتعلق بالمحافظات الجنوبية التي كان يحكمها الحزب الاشتراكي اليمني قبل الوحدة لمدة 23 عاماً، وظلت تحت سيطرته ونفوذه السياسي والعسكري خلال السنوات 1990 – 1994م بعد الوحدة.

كما تطرق الرفيق علي صالح عباد (مقبل) في جزءٍ بسيطٍ وهامشي من تلك الرسالة للأوضاع السياسية والعامة على مستوى الوطن اليمني، مضيفاً إلى المطالب الجهوية الثمان، مطلبين آخرين دعا فيها إلى حوار وطني بين القوى السياسية لوضع مشروع كامل للإصلاح السياسي، والشروع في اتخاذ خطوات عملية لتحقيق ما أسماها (المصالحة الوطنية).

أحمد الحبيشي

بوسع كل من يقرأ هذه الرسالة بعقل نقدي أن يلاحظ العديد من التناقضات التي تؤشر على محاولة توفيقية يائسة للخلط بين مواقف واتجاهات متناقضة، ومتصارعة برزت داخل الحزب الاشتراكي اليمني بعد قيام الوحدة، ثمّ تفاقمت بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى في أبريل 1993م، ودخوله – بعد ذلك – مرحلة عاصفة بالأزمات الحادة والمواقف الرمادية منذ حرب صيف 1994م وحتى الآن.

ولئن كنت أعذر الرفيق (مقبل) على ما شاب تلك الرسالة المنسوبة إليه من مواقف ومطالب ملتبسة بسبب هجمة الأمراض التي لم ترحم صحته ، إلى جانب معاناة الفترة الصعبة التي قاد خلالها الحزب الاشتراكي اليمني بعد الحرب والانفصال وخروجه من السلطة إلى المعارضة، فإنّ ذلك لا يمنع أحداً من مناقشة ونقد مضامين هذه الرسالة بصرف النظر عن نوع الأصابع التي تركت بصماتها واضحة على سطورها.

لقد اختارت تلك الأصابع شخص «الرفيق» علي صالح عباد كوسيلة سهلة لتمرير مواقف رمادية لا تحظى بإجماع داخل قيادة الحزب التي تعاني من انقسامات وخلافات وأزمات مستمرة، أسهمت في إفقاد الحزب هويته، وإسقاطه في مأزق حاد سبق لكاتب هذه السطور أن حاول مقاربة الأسباب والظروف التي قادت هذا الحزب إلى التاريخ الكفاحي الوطني العريق إلى هذا المأزق، في تسع مقالات نشرتها مؤخراً صحيفة 26 سبتمبر، الأسبوعية وصحيفة «14 أكتوبر» اليومية على امتداد شهرين ونيف بعنوان «طول المجابهة بين المواقف الرمادية والزوايا الحادة».

ويقدر ما تأتت تلك المقالات استحسان وتأييد وتفهم العديد من الشهادات التاريخية والبارزة للحزب الاشتراكي في الداخل والخارج من خلال رسائلهم الإليكترونية واتصالاتهم الهاتفية معي، بقدر ما أثارت غضب وحنق بعض القيادات الطارئة والمأزومة على نحو ما عبر عنه الرفيق علي محمد عبده «الصراري» في مقال إشتائي مقل بالسباب والشتائم نشره في العدد رقم (11) من صحيفة «الأمالي» الصادر في صنعاء يوم 18 / 9 / 2007م، وعجز فيه عن مناقشة ما جاء في تلك المقالات من حقائق ووقائع وأحداث موثقة بالتواريخ والمصادر. وقد اكتفى «الصراري» – كعادته دائما – بوصف ما جاء في تلك المقالات بما أسماها «الدسائس في روايات الحبيشي للتاريخ»، مشيراً الى أن الهدف منها هو الدس بـ «الاشتراكي» و«الإصلاح» بأنهما اختصارا لمشروع قسمة السلطة، بقول «التزوير». لأنه لو قال ذلك سيجد شعره مرفعاً على تقديره وتكذيبه، وسيخذل بعض من عدّ الدبابير، متوهما أن الاكتفاء بإطلاق صفة «الدسائس» على ما جاء في تلك المقالات كاف للخروج من مأزقه!!

فالمقال «الصراري» حرّج عن إيراد الوقائع والحقائق بقدر تسندهم إلى قلبها – فلجأ لأن رسالة «مقبل» التي يستأنفها في هذا المقال لا تخلو من أصابع أخرى إذا يعد الصراري من أبرز رموزه – حيث أشار إلى التي تحدث عن (الزعيم الوطني الشهيد) وعن سالم البيض بحيادية واحترام.. وهو موقف يحسب لانتهازي ممن على تلطيخ بك إلا مو شرف) بحسب ما جاء في مقاله المنشور بجريدة «الأمالي».

أتسحابه إلى أعدل بقوله مستنكراً : «حتى ما عشوا!!» وهو الذي سبق له أن تساءل عن صفات من المالايين من الريالات التي تدفعها صحيفة (يمن الدولار بثلاثين ريالا)، أثناء انتخابات 1993م، مقال الهزيمة المروعة والفاجعة في الدوائر الانتخابية بالمحافظات الشمالية، بعد أن كانوا يغرقون ويتهمون من خزانة الشطر الجنوبي قبل ذلك بـ «لسنوات طويلة – عشرة على بنت سنوية ، بحسب وثائق المؤانات الموقعة للحزب في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1982 – 1986م، (يوم كان الدينار يساوي 3 دولارات) بغرض تعطية نفقات النشاط الحزبي للثلاثمائة وخمسين الف عضو في المحافظات الشمالية، بمثل أعضاء الحزب في الجنوب لا يزيد عددهم عن ثلاثين ألفاً فقط!!

لقد حاولتهم رحمات صوب الصراري، وما يزالون (فطنت فوق سطح ماء) مهلا، لا يشك من ربع 20 % من دوائر مجلس النواب.. ومع الذين أنهوا بيانات الماتمينات بنوهمون .. ولا مواكب محازبيهم وأنصارهم غبرت شوارع صنعاء وتعز وإب وعدن وأب، حاملة رايات الحزب المنتصرة، وصور مقاليد السلطة في شرعة مع فوز في انتخابات 1993م، مقالة كاملة في بدايات التسعينات يزعمون.

نفاق مكشوف

تمت القراءة الفاحصة لغيرة الأكبر من رسالة الرفيق «مقبل» ومطالبها العشرة على أن تمّة مطالع يبذلها ما وصفها بنبتير «الأغلبية» في قيادة الحزب الاشتراكي لممارسة نوع مكشوف من النفاق الانتهازي مع ما وصفها بنبتير الأقلية في القيادة الحزب الاشتراكي الذي استخدمه أحزاب «اللقاء المشترك» لتمرير الأفرازات المتعفنة لتفتيت أحزاب الشارع الذي تستخدمه أحزاب «اللقاء المشترك» منذ قمتها في الانتخابات الرئاسية والمحلية، بهدف استغلال معاناة الناس من الارتفاع الغير المعلن للأسعار، وتوظيف الاختلاف بين الحكومة من جهة والمعارضة من جهة أخرى!! وأخرها الباب حتى وقت الحاجة.

والهدف الحقيقي من الانتهازي الانتهازي هو تأليب الرئيس الجمهورية، وصولا إلى تحقيق هدفها الحقيقي وهو الانقلاب على الديمقراطية والاستيلاء على السلطة بعيداً عن صندوق الاقتراع.

وما كان تكتيك اللجوء إلى الشارع مفتوحاً على لعبة عبث فقتت أمام الحزب وتسلل مشاريع وربات أزمة عبر محسوبية، ودخول أزواج حادة سعيت الخروج منها، فقد اتلف الحزب على الساحر، حصل وأضحت أداتي الذين استسهلوا التعاطي مع تكتيك «اللجوء إلى الشارع» من قادة وأيقاوبقراسيات «اللقاء المشترك» وجاءوا أنفسهم في مأزق حاد وسط الشارع

الحزب الاشتراكي اليمني لم يتعامل مع مصير سكان الشطر الجنوبي قبل الوحدة كممثل لهم من واجبه أن يتحمل المسؤولية التاريخية عنهم.. بل أنه كان يبالغ في تقديم نفسه كممثل لكل اليمن، ومسؤول عن الشعب اليمني بأسره، ووريث تاريخي لنضال حركته الوطنية، وفق ما كانت تقول به وثائقه وأدبياته حتى قيام الوحدة .

في الرسالة والذي يتطوع على تزييف للوعي. لم يأت من فراغ، بل أن الذين كتبوا الرسالة بنوا ما جاء فيها على رؤية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في البيان الصادر عن دورتها الأخيرة لما تسمى «القضية الجنوبية»، ومطالبتها بالعودة إلى دستور دولة الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق وقرارات مجلس الأمن الدولي أثناء حرب 1994م، بمعنى إحياء الشراكة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام في إعادة بناء دولة الوحدة استنادا إلى اتفاقيات الوحدة المبرمة بين الشطرين قبل الوحدة؟!!

الغريب في الأمر أنّ اللجنة المركزية تباكت على دستور دولة الوحدة، وطالبت بإلغاء التعديلات الدستورية التي جرت للدستور بعد الحرب، وهو ما يطرحه أيضاً حزب التجمع اليمني للإصلاح في العديد من المناقشات التي ظهرت في صحافته وعلى لسان قادته وكتابه ومثقفيه الذين يتناسون مسؤولية حزبهم عن أبشع وأقبح التعديلات التي انتهكت مبادئ المواطنة المتساوية ومهدت لتعديلات قانونية امتهنت حقوق المرأة وكرست التمييز ضدها تحت ضغط مشاركة حزب (الاصلاح) في الحكومة الائتلافية التي تشكلت على إثر خروج الحزب الاشتراكي من السلطة بعد حرب صيف 1994 وفشل مشروع الانفصال. مع الأخذ بعين الاعتبار ان النصوص الدستورية التي تؤكد على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات أمام الدستور والقانون كانت في مقدمة أسباب مقاطعة الاخوان المسلمين اجتماع جلسات الشورى في صنعاء صباح يوم 22 مايو المكرس لإقرار مشروع دستور دولة الوحدة قبل ساعات من رفع علم الجمهورية اليمنية الموحدة في عدن، كما كانت أيضا سببا رئيسا لمقاطعة حزب (الاصلاح) الاستفتاء على الدستور بعد قيام الوحدة . علما بأن الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني وأنصارها من المستقلين الذين رشحهم الحزب في انتخابات 1993م، ساندت التعديلات الدستورية التي أجراها مجلس النواب بناء على قرار اتخذه نواب الأغلبية الذي هيمن على اللجنة المركزية بعد الحرب، قضى بتصويت كتلة حزب التجمع البرلمانية وأنصارها لصالح تلك التعديلات وقد صدر ذلك القرار في أول دورة للجنة المركزية بعد الحرب خلال الفترة 1 – 6 سبتمبر 1994م وبالموافقة على تلك التعديلات من خلال كتلة الحزب البرلمانية كمساهمة من الحزب في تطبيع الحياة السياسية بعد الحرب!!

الفائز الأوفر حظاً

لم يعد سرّاً ان تيار الأقلية الذي يمثله «مسبوس ويأعوه» كان الفائز الأوفر حظاً بنتائج تحقيق الانقلاب على الديمقراطية عبر اللجوء إلى الشارع، وهو تكتيك تتبعته أحزاب «اللقاء المشترك» في مقدمتها حزب «الإصلاح» والحزب الاشتراكي اليمني التي تسيطر عليها أقلية قيادية قبلية طالما وصفها تيار مسدوس – ياعوه بأنها أغلبية (تمثل معارضي سلطة الرئيس علي عبدالله صالح عبر قيادة الوحدة الذين انفردوا بقيادة الحزب عبر صيغة "القيادات الجنوبية" في حرب صيف 1994م، ثم عملوا على توظيف الحزب لصالح حرقتهم القبلية التي أدمنوا عليها، وهي الحارقة الشاملة والطلقة التي وسلطته) بحسب ما جاء في العدد من مقالات وتصريحات مصدوس.

من ناقل الهم أن مسبوس كثيراً ما تحدث عن حالة «الكم المهيل التي يعيشها «الجنوبيون» بعد أن دمجوا دولتهم في دولة الوحدة. وهو ما تكرر تطبيقا بشكل غير مناسب في بيان اللجنة المركزية الأخير، وتصويرها بشكل مبالغ في رسالة «مقبل» وهي حالة تنطوي على نوع من تزييف للوعي تدحضه حقائق التحولات السياسية والإنجازات الاقتصادية التي تحققت وجه محافظات الشمال ومن الجنوب . بعد أن كانت تعيش في عهد التشطير الجنوبي ظروفاً شاملة بفقد السيادات التي حيدت ومنعت المبادرات الحرة والاستثمارات الخاصة، وحدّت دون مشاركة المجتمع في التنمية الاقتصادية والعمرانية، فيما تعيث كل السياسات الخاطئة دوراً سلبياً في حرمان الشطر الجنوبي من مساعدات الدول الشقيقة والمجاورة والمجتمع الدولي. بتشجيع الحصر الخلافات الاقتصادية والتجارية الخارجية على قطبة مفرطة ومحدودة الفوائد لتسع دول اشتراكية فقط في العالم.

تطوق عقولة « الهم المهيل للجنوبيون» في دولة محدودة بعد أن دمجوا دولتهم بها ، على مشروع سياسي سبق وأن أوضحه «أن كان الحزب الاشتراكي بضرورة تنفيذ بزعم – أن الحزب سيؤول تاريخيا عن مصالح الشطر الجنوبي فقط الذي كان يحكمه – بحسب ما جاء في مقال نشر في صحيفة «الثوري» بتاريخ 23 / 5 / 2002م، أثار فيه إلى «مسؤولية الحزب التاريخية عن الأخطاء التي ارتكبها بسبب إدمان قيادته المتعاقبة على سياسة احراق المراحل التي شكلت على الدوام أهم مصدر للمعاناة والكوارث ».

في هذه من المقالات والتناولات تحدث تيار مسدوس – ياعوه بكل فخر عن سبق الحزب في طرح خيار الوحدة الاندماجية مثلما خيار الفيدرالية أو الكونفدرالية التي تقدم بها الرئيس علي عبدالله صالح الى مبادرته في طرح مشروع الوحدة على الحزب الاشتراكي أثناء زيارته لعدن أواخر نوفمبر 1989م ، يومها هدّد ابنا الشيخ بكل لغة ليقول – أيضاً – إنهم اتخذوا قرار الوحدة الاندماجية بعاطفة مشبرعة، ويبنون دائما حدثت شلاّ ما في العلاقات التي تصاغ بالعواطف بدلا من العقل، لا تؤهل لمعالجة للاستمرار فيها، كما لا تؤهلهم ليمدّ الانجازات بإصلاحها، بل للمحاسبة والعزل أو الاستقالة.

المثير للدهشة أن كتابة رسالة الرفيق «مقبل» انتهما المسلك بمعاملة «الجنوب والجنوبيين» من منظور مسبوس – ياعوه الهم المهيل، مخاطبات لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح بمقدمة الوحدة، وهي ذات تفاصيل عبر حرب صيف 1994م المشؤومة يتجاهلون حقيقة أن الحزب الاشتراكي لم يكن الحزب وخروجه من السلطة بعد إعلان وفشل مشروع الانفصال، ما كانا ليحدثا لو أن الحزب استوعب التحولات الداخلية و الخارجية التي حصلت خلال السنوات الأربع بعد قيام الوحدة، حيث لم يتمكن الحزب – بسبب عدم استيعاب تلك المتغيرات – من إعادة إنتاج شروط وصحة واقعية قبل الوحدة في بيئة سياسية مختلفة وعالم متغير.

وأما وقد انهزم الحزب في تلك الحرب، ومنّ عبد الله صالح عليه عبر عامأ حدث في أكثرى متغيرات وتحولات وحقائق جديدة سواء داخل المجتمع أو السياسة اليمنية أو الحزب نفسه، وبالإضافة إلى متغيرات عاصفة وجوهرية على الصعيد العالمي أفرزت تحدّيات ضاغطة باتجاه إعادة تجميع حقائق وثوابت تاريخية مثل الدولة والهوية والسيادة والعولمة، وإعادة صياغة معايير ومفاهيم الحرية والحق والعدالة والأمن والإرهاب والشرعية الدولية، فمن العبث أن يصر الذين يتحدثون عن ما تسمى بالقضية الجنوبية على تجاهل ضغوط وتحديات هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، وإنكار انعكاساتها على الوعي والفكر والسياسة والممارسة، خصوصاً وأنّ ما تسمى بالقضية الجنوبية مفتوحة على مشاريع بالية ومميتة تجاوزها ليس التاريخ الوطني الحديث لكفاح شعبنا فحسب، بل وتاريخ هذه الحقبة من عصرنا الراهن . إذ يصعب على العقل الحي صياغة برنامج سياسي يستهدف إعادة إنتاج أوضاع قديمة وأدوات بالية ومشاريع ميتة، وما يترتب على ذلك من إهدار لضرورة التجاوز والاستشراف، وتكريس شكل آخر للطوباوية السلفية التي تهدر البُعد التاريخي للزمن، بإصرارها على الإقامة الدائمة في الماضي، والاعتقاد بأوهام القدرة على إعادة تعريف الزمان والمكان من خلال إعادتهما إلى نقطة سابقة في تاريخ ماضوي وجغرافيا قديمة.

ألغام ومواد ناسفة

والآن لنأتي إلى خاتمة رسالة «مقبل» الأمين العام السابق للحزب والتي تضمنت المطلبين (التاسع والعاشر) بشأن الشطر الوطني والمصالحة الوطنية. وهما أدوا التأكيد على أنّ كل ما جاء قبل هذين المطلبين، يشكل ألغاماً ومواد ناسفة وقنابل تعطيه أي مشروع للحوار أو المصالحة، حيث يمكن وصف مقدمة الرسالة والمطالب الثمان السابقة للمطلبين الأخيرين بأنها (مشروع تفجيرية تحمل نمطاً من التفجير التأمري والوظيفي المتلبسة والمركزية العمياء إزاء الواقع والعلم الواقعي على حد سواء، على أنها ترتد إلى صدور الأذن كلمة تلك الرسالة وهو يلا شك يصبو إلى تفجير الدكتور مسدوس المرير هربوا إلى دولة الخليج العربي فيه خارج اليمن والمكان من أذن وضعت صوت صفير 1994م أوزارها.

لقد تضمن المطلب ثمانية ما جاء في رسالة الأمين العام للحزب من مغالطات حول المبادرات التي زعمت الرسالة أنها تقدم بها في العديد من الوثائق السابقة للجنة المركزية بشأن الشطر الوطني والمصالحة الوطنية، وزادت دهشتي عندما قالت الرسالة أن الصدر كان أول الحزب من السلطة على كل المبادرات.

ويصرف النظر عن أن رسالة «مقبل» تضمنت شروطاً تعسفية ومفروضة تطفي لنسف أي حوار أو مصالحة، بعد أن أنهت تجاهلت أشكالاً مختلفة من الحوارات والمصالحات تمت فعلا بين السلطة والحزب على مستوى قياداته وكوادره في الداخل والخارج على الوطن، والانخراط في الحياة السياسية والعامة، بصرف النظر عن كل ذلك فإنّ الذين قادوا الرسالة تجاهلوا حقيقة أن الحزب نفسه، هو لمن مؤهلا للتعاطي مع مبادراته التي تحدثت عنها الرسالة بسبب انقسامات الحياة والحادة التي تعصف به منذ أزمة 1993م، وحرب صيف 1994م، وما بعدهما.

لقد كان الحزب ينسف كل ما يطرحه بتلحيق الحوار والمصالحة قبل أن يجفّ حبرها، وقبل أن تقلع الصمت الذي يحيط الحاكم، بحيث زعم الرسالة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدعوة للحوار والمصالحة لم تأت هذه المرة من داخل الحزب الاشتراكي بضرورة تنفيذ التجاوز والاستشراف، وتكريس شكل آخر للطوباوية السلفية التي تهدر البُعد التاريخي للزمن، بإصرارها على الإقامة الدائمة في الماضي، والاعتقاد بأوهام القدرة على إعادة تعريف الزمان والمكان من خلال إعادتهما إلى نقطة سابقة في تاريخ ماضوي وجغرافيا قديمة.

الفراغ الدستوري

لقد بعد الحزب الاشتراكي اليمني الذي يمثله «مسبوس ويأعوه» بكل فخر عن سبق الحزب في طرح خيار الوحدة الاندماجية مثلما خيار الفيدرالية أو الكونفدرالية التي تقدم بها الرئيس علي عبدالله صالح الى مبادرته في طرح مشروع الوحدة على الحزب الاشتراكي أثناء زيارته لعدن أواخر نوفمبر 1989م ، يومها هدّد ابنا الشيخ بكل لغة ليقول – أيضاً – إنهم اتخذوا قرار الوحدة الاندماجية بعاطفة مشبرعة، ويبنون دائما حدثت شلاّ ما في العلاقات التي تصاغ بالعواطف بدلا من العقل، لا تؤهل لمعالجة للاستمرار فيها، كما لا تؤهلهم ليمدّ الانجازات بإصلاحها، بل للمحاسبة والعزل أو الاستقالة.

المثير للدهشة أن كتابة رسالة الرفيق «مقبل» انتهما المسلك بمعاملة «الجنوب والجنوبيين» من منظور مسبوس – ياعوه الهم المهيل، مخاطبات لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح بمقدمة الوحدة، وهي ذات تفاصيل عبر حرب صيف 1994م المشؤومة يتجاهلون حقيقة أن الحزب الاشتراكي لم يكن الحزب وخروجه من السلطة بعد إعلان وفشل مشروع الانفصال، ما كانا ليحدثا لو أن الحزب استوعب التحولات الداخلية و الخارجية التي حصلت خلال السنوات الأربع بعد قيام الوحدة، حيث لم يتمكن الحزب – بسبب عدم استيعاب تلك المتغيرات – من إعادة إنتاج شروط وصحة واقعية قبل الوحدة في بيئة سياسية مختلفة وعالم متغير.

وأما وقد انهزم الحزب في تلك الحرب، ومنّ عبد الله صالح عليه عبر عامأ أحدث في أكثرى متغيرات وتحولات وحقائق جديدة سواء داخل المجتمع أو السياسة اليمنية أو الحزب نفسه، وبالإضافة إلى متغيرات عاصفة وجوهرية على الصعيد العالمي أفرزت تحدّيات ضاغطة باتجاه إعادة تجميع حقائق وثوابت تاريخية مثل الدولة والهوية والسيادة والعولمة، وإعادة صياغة معايير ومفاهيم الحرية والحق والعدالة والأمن والإرهاب والشرعية الدولية، فمن العبث أن يصر الذين يتحدثون عن ما تسمى بالقضية الجنوبية على تجاهل ضغوط وتحديات هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، وإنكار انعكاساتها على الوعي والفكر والسياسة والممارسة، خصوصاً وأنّ ما تسمى بالقضية الجنوبية مفتوحة على مشاريع بالية وميتة تجاوزها ليس التاريخ الوطني الحديث لكفاح شعبنا فحسب، بل وتاريخ هذه الحقبة من عصرنا الراهن . إذ يصعب على العقل الحي صياغة برنامج سياسي يستهدف إعادة إنتاج أوضاع قديمة وأدوات بالية ومشاريع ميتة، وما يترتب على ذلك من إهدار لضرورة التجاوز والاستشراف، وتكريس شكل آخر للطوباوية السلفية التي تهدر البُعد التاريخي للزمن، بإصرارها على الإقامة الدائمة في الماضي، والاعتقاد بأوهام القدرة على إعادة تعريف الزمان والمكان من خلال إعادتهما إلى نقطة سابقة في تاريخ ماضوي وجغرافيا قديمة.

الهروب الى الخلف

لا يختلف اثنان في أنّ قنبلة 1994م والحرب التي رافقتها، أنحلت أضراراً بالحياة السياسية والوحدة الوطنية، لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن الشطر الجنوبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح أدر ضرورة إنزاله أثار تلك الحرب والانقلاب بواسطة العديد من القرارات والإجراءات والمبادرات والتوجهات التي أنهت الشطر الجنوبي المحتل وتفيق هويته بدلة ومزيلة بدلا عنها.

وبالمقابل فإنّ إدانة اشجاعة والحرية في القول إن الحزب أعاد الحياة والمعارضة بصورة آلية لتنفيذها من خلال حوار وطني (المطلب التاسع) يقول إن مصالحة الوطنية وإصلاح سياسي وطني (المطلب العاشر)، وهو مؤشر جديد يدل على أنّ أزمة الحزب الاشتراكي أوصلت قيادته المأزومة إلى زاوية حادة تسعى إلى الهروب الأقليية بقيادة الرئيس أسيرا ومختطفاً وسط شارع تيار «الأقلية» بقيادة مسبوس وياعوه، فيما يقوم «الرفيق» مقبل بدور الوسيط للتوفيق بين الخاطفين والمخطوفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدكتور محمد حيدرة مسدوس هذا مع المسؤول عن مصير المخطوفين من تيار الصراري، لم يكن يخفي أطروحات وأفكار التيار الذي يقوده داخل الحزب والمعروفة بقوله : «أن القضية الصورية للقيادات الحزب من المعارضين السابقين، لتفتيح الحكم في الشطر الشمالي قبل الوحدة، كانت ولا زالت تتلخص في مواصلة حرقتهم الدموية في وهم معارضة سلطة الرئيس علي عبدالله صالح، وبقية القناعة علينا بها دبابات التسعينات يزعمون.

تأسيساً على ذلك يبقى القول إنّ الأصابع التي تركت بصماتها على سطور رسالة «مقبل» الرفيق علي صالح عباد «مقبل» حاولت – بشكل أو بآخر – من التفاق الانتهازي السائح – البحث عن طوق للنجاة بعد الفوز الفيدي بكارثة حقق للنجاة بعد الفوز الفيدي بكارثة حقق للنجاة بعد الفوز الفيدي بكارثة حق